

أهمية أدوات الرقابة الكمية في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٢٠)

The importance of quantitative control tools in achieving financial sustainability in the Iraqi economy for the period (2005-2020)

أ. د. افتخار محمد مناحي الرفيعي *

Prof. Dr. Iftkhar Mohammed Mnahi Al Rufayi

الملخص:

يهدف البحث إلى تقييم مدى قدرة أدوات الرقابة الكمية على تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، ويتمثل مجتمع البحث في الاقتصاد العراقي المتمثل بالبنك المركزي العراقي، وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للمدة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٠). وقد توصل البحث إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها أن أدوات الرقابة الكمية تسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتُمكن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير. وتتمثل أهم التوصيات في ضرورة إتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية قادرة على جعل الاقتصاد مستدام ماليًا عن طريق أدواته الرقابية الكمية للسيطرة على عمل ونشاط الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة والاستدامة، المركزي والاستدامة، الكمية والاستدامة، الاستدامة المالية، المالية والرقابة.

Abstract:

The research aims to assess the ability of quantitative control tools to achieve financial sustainability in the Iraqi economy, and the research community is represented by the Iraqi economy represented by the Central Bank of Iraq, and it relied on the deductive approach in the analysis and description for the time period (2005-2020). The research reached some conclusions, the most important of which was that quantitative control tools contribute to achieving financial sustainability and enable the state to fulfill its financial obligations towards others. The most important recommendations are the need for the Central Bank of Iraq to follow

* كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية - العراق.

Email: dr.iftkhr2011@yahoo.com

* College of Administration and Economics/ Al- Iraqia University- Iraq.

a monetary policy capable of making the economy financially sustainable through its quantitative regulatory tools to control the work and activity of the banking system.

Keywords: Control and Sustainability, Centralization and Sustainability, Quantitative and Sustainability, Financial Sustainability, Financial and Control.

المقدمة:

تواجه الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر طبيعي واحد لإيراداتها مشكلات ومخاطر متعددة، ومن هذه المخاطر عدم القدرة على الإيفاء بما في ذمتها من التزامات مالية في الأمد الطويل، والذي يُعبر عنها بـ (الاستدامة المالية) من دون حدوث عجز مالي قد يؤدي إلى حالة الإفلاس والتصفية، لذلك ازداد الاهتمام بمفهوم الاستدامة المالية في كل الاقتصادات والريعية منها بخاصة. ففي حال خفض سعر هذا المصدر فأنها تكون غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي ومنها الاقتصاد العراقي، لذلك فأن الاقتصادات الريعية تحاول جاهدة أن تأخذ الحذر لمواجهة مثل هكذا حالات عن طريق سعيها إلى احداث توازن ما بين نفقاتها العامة ومقدار ما تحصل عليه من الإيرادات السنوية، وبما أن البنك المركزي يُعد ممثل ومنفذ للسياسة النقدية للدولة فأن استخدام أدواته الرقابية الكمية والمتمثلة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم لتحقيق الاستدامة المالية للجهاز المصرفي.

مشكلة البحث:

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

- هل تُسهم أدوات الرقابة الكمية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- تقييم مدى قدرة أدوات الرقابة الكمية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي على تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

٢- تحديد اتجاه العلاقة بين أدوات الرقابة الكمية والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في:

تمارس السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي عن طريق أدواتها الرقابية الكمية دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، وذلك لكون الاستدامة المالية تحدد قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن الأدوات الرقابية الكمية والمتمثلة بـ (نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم) التي يفرضها البنك المركزي العراقي على المصارف التجارية تؤثر في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020).

منهج البحث:

أُعمدَ البحث على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للوصول إلى مدى قدرة أدوات الرقابة الكمية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث:

١- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي - البنك المركزي العراقي.

٢- الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2005-2020).

هيكلية البحث:

قسم البحث على أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى التأطير المفاهيمي للبنك المركزي، وخصص الثاني لتوضيح التأطير المفاهيمي للاستدامة المالية، في حين تطرق المحور الثالث إلى تحليل اتجاهات أدوات

الرقابة الكمية للبنك المركزي العراقي، وكرس المحور الرابع في توضيح فاعلية أدوات الرقابة الكمية في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية للمدة (2005-2020).

المحور الأول: التأطير المفاهيمي للبنك المركزي:

أولاً: مفهوم البنك المركزي:

عُرف على أنه مؤسسة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، والمحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقود في أي دولة (العصار والحلي، ٢٠١٠: ١٠٥). كما يعرف البنك المركزي على أنه المؤسسة النقدية التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام النقدي في الدولة، ويشرف على التسهيلات النقدية ويتحكم في المصارف العاملة في الاقتصاد، بصفته بنك البنوك وبنك الحكومة، ويقوم بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة بموجب القوانين والتشريعات السائدة ولهذا يُعد الملجأ الأخير للإقراض (عاشور، ٢٠١٤: ٣).

ثانياً: الأدوات الرقابية الكمية للبنك المركزي العراقي:

١ - سعر إعادة الخصم: يُمثل سعر إعادة الخصم الأداة التي يتحكم البنك المركزي عن طريقها في معدل الفائدة بالزيادة أو النقصان تبعاً للظروف الاقتصادية المختلفة بغية التأثير في مقدار الائتمان المصرفي، ويُعد أحد الأدوات الكمية للسياسة النقدية، ويعرف على أنه السعر الذي تكون المصارف التجارية مستعدة للتنازل عنه للبنك المركزي لقاء إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية. وعادةً ما تلجأ المصارف التجارية إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها باعتباره الملجأ الأخير لإقراض المصارف، ويكون أما عن طريق الاقتراض المباشر أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها. وبذلك يفرض البنك المركزي معدل الفائدة الذي يتناسب مع السياسة النقدية الموضوعية، وتتخذ السياسة النقدية بواسطة هذه الأداة أحد الاتجاهين فيتمثل الاتجاه الأول عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الركود يتم تخفيض معدل إعادة الخصم، وهذا ما يمنح المصارف التجارية القدرة على التوسع في منح الائتمان فينتقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش. في حين يكون الاتجاه الثاني عندما يعاني الاقتصاد من حالة التضخم يقوم بزيادة سعر إعادة الخصم، وهذا يحد من قدرة المصارف التجارية على منح

الائتمان ومن ثم تنخفض كمية النقود المتداولة والتي تسهم في معالجة التضخم (سامي، ٢٠١٨: ٢١٤-٢١٦).

٢- **عمليات السوق المفتوحة:** بموجب هذه الأداة يقوم البنك المركزي بالدخول إلى السوق بصفته بائع أو مشتري للأوراق المالية وذلك وفقاً لما تتطلبه السياسة النقدية من التأثير في عرض النقود. يمكن توضيح هذه العمليات بالآتي (الجنابي، ٢٠١٤: ٢٧٢-٢٧٣):

- إذا كان الاقتصاد يعاني من الركود فيلجأ البنك المركزي إلى الدخول في السوق بصفته مشتري للأوراق المالية من مؤسسات الإيداع (المصارف التجارية) والمؤسسات غير الإيداعية (شركات التأمين والمشروعات والشركات الخاصة). والهدف من ذلك يتمثل في ضخ السيولة إلى السوق بهدف زيادة عرض النقود ومن ثم تغيير الوضع الاقتصادي من الركود إلى الانتعاش.

- فعندما يكون البائع لهذه الأوراق المالية مصرفاً تجارياً يقوم البنك المركزي بتسليم قيمة الأوراق المالية المشتراة من المصرف التجاري عن طريق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وتضاف قيمة هذه الشيكات إلى احتياطيات المصرف لدى البنك المركزي.

- أما عندما يكون الجمهور بائعاً للأوراق المالية فأن البنك المركزي يقوم بتسليم قيمة تلك الأوراق نقداً أو بشيكات مسحوبة على البنك المركزي لصالح البائع ويقوم البائع بأنفاق تلك النقود في السوق أو يقوم بإيداعها لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه وهذا يؤدي إلى زيادة مقدار الودائع لدى المصرف ومن ثم زيادة القدرة الاقتراضية للمصرف نتيجة لزيادة احتياطياته. وفي كلتا الحالتين تزداد قدرة المصرف التجاري على توليد ودائع جديدة، وهذا يساعده في التوسع في تقديم الائتمان مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

٣- **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:** تتمثل هذه الأداة بالنسبة التي يحددها البنك المركزي ويلزم المصارف التجارية باستقطاعها من إجمالي الودائع لديها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي ويكون الغرض منها ضمان حقوق المودعين. إن هذه الأداة تؤثر في قدرة المصارف التجارية على تقديم الائتمان إذ إن الاحتياطي النقدي القانوني يؤثر في توسيع أو تقييد الائتمان المصرفي الممنوح، وتعمل هذه الأداة وفقاً لما يقتضيه الوضع الاقتصادي أو ما تتشده السياسة النقدية الموضوعة، فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة توسعية فإنه يعمل على تخفيض هذه النسبة الأمر الذي يزيد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ومن ثم يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش، لكن عندما يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية فيعمل على زيادة نسبة

الاحتياطي التقدي القانوني مما يؤدي إلى انخفاض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ويكون هذا في حالات التضخم إذ يلجأ البنك المركزي إلى سياسة تقييد منح الائتمان للعودة إلى حالة التوازن التي كانت سائدة قبل حدوث التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار (الهوراني وحساني، ٢٠١١: ٢٢٤).

المحور الثاني: التأطير المفاهيمي للاستدامة المالية:

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية: تُعرف الاستدامة المالية بأنها الحالة المالية التي تكون الدولة فيها قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية في المدى الطويل من دون التقليل من ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية والمستقبلية (سماقه يى و باداوه يى، ٢٠١٥: ٧٩).

تُعرف الاستدامة بوجه عام على أنها استخدام الموارد بصورة رشيدة تمنع حدوث العجز المالي بين ما متحقق من الإيرادات السنوية ومقدار الإنفاق العام بما يضمن الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الحكومي السنوي المعبر عنه بالموازنة السنوية (الراوي، ٢٠١٩: ٣).

ثانياً: مؤشرات الاستدامة المالية:

١- مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الدين العام بأنه الرصيد غير المسدد للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والمترتب على الدولة دفعها، أما الناتج المحلي الإجمالي يتمثل بمجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما في مدة زمنية معينة عادةً تكون سنة، وعلى الرغم من بساطة هذا المؤشر إلا أن له أهمية كبرى تتمثل في اعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام المحلي، ويُحتسب هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على السداد (صفوت، ٢٠١٩: ٩) و (سماقه يى و باداوه يى، ٢٠١٥: ٨١).

٢- مؤشر الفجوة الضريبية: يستخدم هذا المؤشر في معرفة الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية عن طريق المحافظة على نسبة مقبولة للدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويُحتسب بمقارنة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي على وفق الصيغة الرياضية الآتية (الشباني، ٢٠٢١: ٢٥):

$$\text{مؤشر الفجوة الضريبية} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{الائيرادات الضريبية}} - \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

٣- **مؤشر العجز الأولي:** اقترح هذا المؤشر كل من (Talvi and Vegh) وكان الدافع من وراء هذا المؤشر يتمثل في التقلب الشديد في متغيرات الاقتصاد الكلي التي تجعل العجز يختلف حول القيمة المتوقعة في ظل الظروف العادية للاقتصاد الكلي وتتمثل الفكرة الأساسية من هذا المؤشر في مقارنة الرصيد الكلي المعدل مع تقديرات القيم الحالية.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات أدوات الرقابة الكمية للبنك المركزي العراقي:

أولاً: تحليل اتجاهات نسبة الاحتياطي النقدي القانوني للمدة (2005-2020):

يتضح من الجدول (1) أن نسبة الاحتياطي القانوني بوصفها إحدى الأدوات الرقابية للبنك المركزي العراقي قد حددتها السلطة النقدية بـ (25%) من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية عام (2005)، وقد بلغ مقدارها (2965.5) مليار دينار عراقي مع الاحتفاظ بـ (20%) من هذه النسبة لدى البنك المركزي لمواجهة سحبيات المودعين و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصارف التجارية، كما يتضح إن مقدار نسبة الاحتياطي القانوني أخذ بالزيادة حتى عام (2008) فقد بلغ (19993.8) مليار دينار عراقي على الرغم من ثبات تلك النسبة عند مستوى (25%) معناه زيادة الودائع لدى المصارف التجارية من قبل الوحدات الاقتصادية (أفراد ومشروعات)، أما في عام (2009) فقد انخفض مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9416.8) مليار دينار عراقي، وبمعدل تغير قدير بـ (-52.9%)، وتفسير ذلك انخفاض أسعار النفط عام (2009) بفعل الأزمة المالية العالمية عام (2008). ونلاحظ من الجدول إن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني انخفضت إلى (15%) كإجراء توسعي من قبل البنك المركزي العراقي عام (2010)، فبلغ مقدارها (7155.1) مليار دينار عراقي من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) سواء كانت بالدينار العراقي أم بالدولار الأمريكي. ويحتفظ بنسبة (10%) من هذه النسبة لدى البنك المركزي ونسبة (5%) لدى خزائن المصارف التجارية فيما تخص الودائع بالدينار العراقي، أما ما يخص ودائع بالدولار فيحتفظ بها لدى البنك المركزي كاملة (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ب ص). واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع حتى عام (2014) فبلغ (10576.1) مليار دينار عراقي، وبمعدل زيادة قدير بـ (9.9%) مقارنة مع عام (2013). كما نلاحظ إن عام (2015) انخفض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع لدى

المصارف التجارية، حيث بلغ (9390.5) مليار دينار عراقي بعد إن كان (10576.1) مليار دينار عراقي عام (2014) وبمعدل قُدِّرَ بـ (-11.3%) رغم ثبات نسبة الاحتياطي القانوني أي إتباع البنك المركزي سياسة توسعية. ويتضح أيضاً استمرار انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حتى عام (2017) وهذا يعني انخفاض الودائع لدى المصارف التجارية سواء كانت حكومية أو خاصة، وذلك للتوجه نحو استثمار الأموال وتوظيفها في أنشطة متنوعة في الاقتصاد وذلك بعد تجاوز الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام (2014) والمتمثلة في سيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على بعض المناطق الغربية من العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي لاعتماده على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة. وقد عاود مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى الارتفاع عام (2018) رغم استقرار هذه النسبة فقد بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي وبمعدل زيادة على العام الذي يسبقه قُدِّرَ بـ (60.0%).

الجدول (1)

اتجاهات نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي العراقي للمدة (2005-2020)

السنوات	مقدار نسبة الاحتياطي القانوني (م.د.ع) (١)	نسبة الاحتياطي القانوني % (٢)	معدل التغير % (٣)
2005	2965.5	25	—
2006	4078.1	25	37.5
2007	12084.4	25	196.3
2008	19993.8	25	65.5
2009	9416.8	25	(52.9)
2010	7155.1	15	(24.0)
2011	7814.9	15	9.2
2012	8624.0	15	10.4
2013	9626.9	15	11.6

2014	10576.1	15	9.9
2015	9390.5	15	(11.3)
2016	8707.6	15	(7.3)
2017	6505.2	15	(25.3)
2018	10409.7	15	60.0
2019	9580.4	15	(7.9)
2020	9193.4	15	(4.0)

المصدر: - عُدّ بالاعتماد على:

- بيانات العمود (١)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/7/13 <https://cbiraq.org>

- بيانات العمود (٢)، البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).

- بيانات العمود (٣)، احتسب بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية: $100 \times \left(\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \right)$

- (م.د.ع)، تعني مليار دينار عراقي.

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارتها سالبة.

ويتضح إن مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أخذ بالانخفاض مرة أخرى رغم ثبات هذه النسبة عام (٢٠١٩) مقارنة بعام (٢٠١٨)، وهذا يفسر انخفاض مقدار الإيداعات لدى المصارف التجارية بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بجائحة كورونا والانخفاض الحاد لأسعار النفط عالمياً وانعكاسه سلباً على الاقتصاد العراقي. نستنتج من ذلك إن الأداة الرقابية المتمثلة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني يلجأ إليها البنك المركزي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمتمثلة بالتضخم والانكماش، وكذلك الرقابة على عمل المصارف التجارية بما يتسق وعمل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي.

ثانياً: تحليل اتجاهات سعر إعادة الخصم للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

نلاحظ من الجدول (٢) اتجاهات سياسة سعر إعادة الخصم المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بوصفها أداة رقابية على المصارف التجارية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)، ففي عام (٢٠٠٥) بلغ سعر إعادة الخصم (٧٪) ثم ارتفع عام (٢٠٠٦) فبلغ (١٦٪) وهذا يدل على إن البنك المركزي اتبع سياسة نقدية انكماشية لغرض خفض معدلات التضخم، والمحافظة عليها منخفضة فضلاً عن فرض رقابته غير المباشرة على المصارف التجارية لتحقيق أهدافه. ويتضح من الجدول أيضاً إن السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي عمدت على رفع سعر إعادة الخصم إلى (٢٠٪) وبمعدل تغير قُدرَ بـ (٢٥٪) عام (٢٠٠٧). ولم يستمر في رفع سعر إعادة الخصم بل لجأ إلى خفضه عام (٢٠٠٨)، فبلغ (١٥٪) وبمعدل تغير قُدرَ بـ (٢٥٪). وهذا يدل على إن السلطة النقدية أخذت منحى آخر في سياستها النقدية لتكون توسعية بدلاً من الانكماشية والتي عن طريقها تفرض رقابتها غير المباشرة على عمل المصارف التجارية بشأن تقديم الائتمان إلى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة إلى الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد. وقد استمر البنك المركزي العراقي حتى عام (٢٠١٥)، وهذا يدل على إن البنك المركزي العراقي استمر على إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز المصارف التجارية على تمويل الوحدات الاقتصادية المحتاجة إلى الموارد المالية.

الجدول (2)

اتجاهات سعر إعادة الخصم للمدة (2020-2005)

السنوات	سعر إعادة الخصم % (١)	معدل التغير % (٢)
2005	7	--
2006	16	128.6
2007	20	25
2008	15	(25)
2009	7	(53.3)
2010	6	(14.3)
2011	6	0

2012	6	0
2013	6	0
2014	6	0
2015	6	0
2016	4	(33.3)
2017	4	0
2018	4	0
2019	4	0
2020	4	0

المصدر: عُدّ بالاعتماد على :

- بيانات العمود (١)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي، على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/7/13 <https://cbiraq.org>

- بيانات العمود (٢)، احتسب بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية: $100 \times \left(\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \right)$

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارتها سالبة.

ولم يقف البنك المركزي عند هذا السعر لإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من قبل المصارف التجارية مقابل حصولها عن قروض وإنما استمر بخفضه إلى (4%) عند عام (2016) وبمعدل تغير قُدِّر بـ (-33.3%). وقد حافظ البنك المركزي على سعر إعادة الخصم نفسه حتى عام (2020). ومعنى ذلك إن البنك المركزي استقر على إتباع السياسة ذاتها حتى عام (2020).

المحور الرابع: فاعلية أدوات الرقابة الكمية في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

أولاً: فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق مؤشرات الاستدامة:

١- فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق مؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (3) نسبة الاحتياطي القانوني بعدها أحد الأدوات الرقابية للبنك المركزي العراقي على الجهاز المصرفي ومؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ففي عام (2005) بلغ مقدار نسبة الاحتياطي القانوني (2965.5) مليار دينار عراقي في حين بلغ مؤشر الدين العام الداخلي (8.96%)، واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع حتى عام (2008) مقابل استمرار مؤشر الدين العام الداخلي بالانخفاض حيث بلغ (2.83%) وتفسير ذلك يكمن في أن إتباع البنك المركزي العراقي لسياسة انكماشية الهدف منها خفض معدلات التضخم عن طريق السيطرة على مستويات الأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية بالاعتماد على نسبة الاحتياطي القانوني الأداة الرقابية الأكثر فاعلية في الاقتصادات النامية ولاسيما الاقتصاد العراقي، فضلاً عن إتباع السياسة الانكماشية يترتب عليه انخفاض مقدار الدين العام الداخلي مقابل تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس في انخفاض مؤشر الدين العام الداخلي. أما في عام (2009) ورغم أن البنك المركزي استمر على إتباع السياسة ذاتها وبقاء نسبة الاحتياطي القانوني كما هي (25%) لكن يتضح انخفاض مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9416.8) مليار دينار عراقي قابله ارتفاع مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (6.45%) وهذا ناتج عن ارتفاع مقدار الدين العام الداخلي وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه إيرادات العراق النفطية التي تمثل المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الموازنة. وقد استمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني في الانخفاض عام (2010) مقابل حدوث انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي وذلك لإتباع البنك سياسة توسعية نتيجة للظروف التي تعرض لها الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، هذا الأمر ترتب عليه زيادة في الدين العام الداخلي كما يتضح ارتفاع مقدار نسبة الاحتياطي القانوني عام (2011) حيث بلغ (7814.9) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (3.42%) واستمر حتى عام (2013)، وهذا يعكس فاعلية السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بتفعيل عمل أداة نسبة الاحتياطي القانوني بعدها الأداة الرقابية

الأكثر فاعلية في السيطرة على عمل ونشاط الجهاز المصرفي في العراق. ونلاحظ في عام (2014) ارتفاع مقدار هذه النسبة رغم ثباتها عند (15%) حيث بلغ (10576.1) مليار دينار عراقي، مقابل ارتفاع في مؤشر الدين العام الداخلي، والسبب في ذلك لا يعود إلى عدم فاعلية هذه الأداة وإنما رافق تطبيقها تعرض الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق الغربية في العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة.

وفي عام (2015) انخفض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني مع البقاء على النسبة ذاتها (15%) وهذا يدل على انخفاض الودائع لدى المصارف بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، أما مؤشر الدين العام الداخلي فقد ارتفع حيث بلغ (16.51%) واستمر بالارتفاع حتى عام (2016) حيث بلغ (24.05%)، وذلك لزيادة الدين العام الداخلي رافقها زيادة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي. بينما في عام (2017) فقد استمر انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (6505.2) مليار دينار عراقي لكن قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (21.50%) وذلك لأن مقدار الزيادة في الدين العام الداخلي كانت أقل من الزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتحرير المناطق التي سبق وإن سيطرة عليها العصابات الإرهابية (داعش). وقد عاود مقدار نسبة الاحتياطي القانوني إلى الارتفاع عند النسبة نفسها عام (2018) حيث بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (15.55%) وهذا بسبب انخفاض مقدار الدين العام الداخلي فقد بلغ (41822.9) مليار دينار عراقي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (268918.8) مليار دينار عراقي.

وفي عام (2019) حدث انخفاض في مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9580.4) مليار دينار عراقي رغم ثباتها عند (15%) أي رغم استمرار البنك المركزي العراقي على إتباع سياسة توسعية لتفعيل النشاط الاقتصادي، قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي، وهذا ناتج عن انخفاض في مقدار الدين العام الداخلي مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، والانخفاض في كل منهما يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا (covid19) وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً، وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، واستمر انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حتى بلغ (9193.4) مليار دينار عراقي عام (٢٠٢٠) بعد أن كان (9580.4)

مليار دينار عراقي عام (2019) لكن قابله ارتفاع كبير في مؤشر الدين العام الداخلي، حيث قُدرَ بـ (29.23%) ويمثل أعلى نسبة وصل إليها المؤشر طيلة مدة البحث وهذا ناتج عن ارتفاع مقدار الدين العام الداخلي حيث بلغ (64246.5) مليار دينار عراقي بعد إن كان (38331.5) مليار دينار عراقي عام (2019)، وانخفاض مقدار الناتج المحلي الإجمالي إلى (219768.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (276157.8) مليار دينار عراقي للعام ذاته. وإن الارتفاع في الدين العام الداخلي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي كان سببه الرئيس استمرار جائحة كورونا وتداعياتها وكذلك استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الاقتصاد العراقي.

٢ - فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق مؤشر الفجوة الضريبية:

يوضح الجدول (3) نسبة الاحتياطي القانوني للبنك المركزي العراقي ومؤشر الفجوة الضريبية في عام (2005) بلغ مقدار نسبة الاحتياطي القانوني (2965.5) مليار دينار عراقي في حين بلغ مؤشر الفجوة الضريبية (35.19%) وعندما ارتفع مقدار نسبة الاحتياطي القانوني عام (2006) وبلغ (4078.1) مليار دينار عراقي قابله زيادة في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (39.97%) واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع حتى عام (2008) مقابل انخفاض مؤشر الفجوة الضريبية (37.20%) بعد إن كان (39.97%) عام (2006) وتفسير ذلك يُكمن في أن إتباع البنك المركزي العراقي لسياسة انكماشية الهدف منها خفض معدلات التضخم عن طريق السيطرة على مستويات الأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية بالاعتماد على نسبة الاحتياطي القانوني الأداة الرقابية الأكثر فاعلية في الاقتصادات النامية ولاسيما الاقتصاد العراقي. في عام (2009) بالرغم من إتباع البنك المركزي السياسة ذاتها وبقاء نسبة الاحتياطي القانوني كما هي (25%) لكن يتضح انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي حيث بلغ (9416.8) مليار دينار عراقي قابله ارتفاع في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (37.68%)، وهذا يعود إلى ارتفاع في الإيرادات الضريبية وانخفاض كل من النفقات والناتج المحلي الإجمالي للعام ذاته، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على إيرادات العراق النفطية التي تمثل المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الموازنة. وقد استمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني في الانخفاض عام (2010) حيث بلغ (7155.1) مليار دينار عراقي مقابل استمرار مؤشر الفجوة الضريبية بالارتفاع حيث بلغ (38.76%) وذلك لإتباع البنك سياسة توسعية نتيجة للظروف التي تعرض لها الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، هذا الأمر ترتب عليه زيادة في النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات الضريبية. كما يتضح ارتفاع مقدار نسبة

الاحتياطي القانوني عام (2011) حيث بلغ (7814.9) مليار دينار عراقي رغم ثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) وذلك مقابل انخفاض مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (31.22%)، واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع مقابل زيادة في مؤشر الفجوة الضريبية حتى عام (2013) وهذا يعكس فاعلية السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بتفعيل عمل أداة نسبة الاحتياطي القانوني بعدها الأداة الرقابية الأكثر فاعلية في السيطرة على عمل ونشاط الجهاز المصرفي في العراق. في عام (2014) نلاحظ ارتفاع مقدار نسبة الاحتياطي القانوني رغم ثباتها عند (15%) حيث بلغ (10576.1) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (30.66%) والسبب في ذلك لا يعود إلى عدم فاعلية هذه الأداة وإنما رافق تطبيقها تعرض الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق الغربية في العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة. وفي عام (2015) انخفض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني مع البقاء على النسبة ذاتها (15%) وهذا يدل على انخفاض الودائع لدى المصارف بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، أما مؤشر الفجوة الضريبية فقد ارتفع حيث بلغ (35.12%) ثم انخفض عام (2016) حيث بلغ (32.09%) وذلك نتيجة انخفاض النفقات العامة مقابل زيادة في الإيرادات الضريبية. وفي عام (2017) استمر كل من مقدار نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشر الفجوة الضريبية بالانخفاض حيث بلغا (6505.2) مليار دينار عراقي (31.21%) على التوالي، وذلك لأن مقدار الزيادة التي حدثت في النفقات العامة أقل من الزيادة التي حصلت في كل من الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتحرير المناطق التي سبق وإن سيطرة عليها العصابات الإرهابية (داعش).

الجدول (3)

فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية للمدة (2005-2020)

السنوات	مقدار نسبة الاحتياطي القانوني ع.د.م	معدل التغير %	مؤشر الدين الداخلي/GDP	مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر العجز الأولي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
2005	2965.5	—	8.96	35.19	19.21

10.72	39.97	5.90	37.5	4078.1	2006
13.96	33.76	4.65	196.3	12084.4	2007
13.27	37.20	2.83	65.5	19993.8	2008
2.02	37.68	6.45	(52.9)	9416.8	2009
3.18	38.76	5.66	(24.0)	7155.1	2010
13.96	31.22	3.42	9.2	7814.9	2011
11.44	34.51	2.57	10.4	8624.0	2012
2.51	38.01	1.55	11.6	9626.9	2013
8.19	30.66	3.57	9.9	10576.1	2014
(2.01)	35.12	16.51	(11.3)	9390.5	2015
(6.42)	32.09	24.05	(7.3)	8707.6	2016
0.83	31.21	21.50	(25.3)	6505.2	2017
9.55	27.95	15.55	60.0	10409.7	2018
(1.50)	39.00	13.88	(7.9)	9580.4	2019
(5.86)	32.47	29.23	(4.0)	9193.4	2020

المصدر: عُدّ بالاعتماد على

- بيانات العمود (١) بيانات العمود (١)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي، على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/7/13 <https://cbiraq.org>

- بيانات العمود (٢) احتسب بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية: $100 \times \left(\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \right)$

- بيانات العمود (٥،٤،٣) احتسبت من قبل الباحثة.

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارتها سالبة

وقد عاود مقدار نسبة الاحتياطي القانوني إلى الارتفاع عند النسبة ذاتها عام (2018) حيث بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (27.95%)، وهذا بسبب زيادة في النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغا (80873.1 - 268918.8) مليار دينار عراقي على التوالي وانخفاض الإيرادات الضريبية حيث بلغت (5686.2) مليار دينار عراقي. وفي عام (2019) حدث انخفاض في مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9580.4) مليار دينار عراقي رغم استمرار البنك المركزي على إتباع سياسة توسعية لتفعيل النشاط الاقتصادي، ذلك مقابل ارتفاع في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (39.00%) وهذا ناتج عن زيادة في النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات الضريبية. وذلك يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا (covid19) وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً، وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص. واستمر انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (9193.4) مليار دينار عراقي عام (٢٠٢٠) بعد أن كان (9580.4) مليار دينار عراقي عام (2019)، لكن قابله انخفاض في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (32.47%) وهذا ناتج عن انخفاض النفقات العامة حيث بلغت (76082.4) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (111723.5) مليار دينار عراقي عام (2019) وارتفاع في الإيرادات الضريبية حيث بلغت (4718.1) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (4014.5) مليار دينار عراقي للعام نفسه، وذلك بسبب استمرار جائحة كورونا وتداعياتها وكذلك استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الاقتصاد العراقي.

٣- فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق مؤشر العجز الأولي.

يتضح من الجدول (3) أن مقدار نسبة الاحتياطي القانوني في عام (2005) بلغ (2965.5) مليار دينار عراقي في حين بلغ مؤشر العجز الأولي (19.21%)، واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع عام (2008) مقابل ارتفاع مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (13.27%) بعد أن كان (19.21%) عام (2005)، وتفسير ذلك يُكمن في أن إتباع البنك المركزي العراقي سياسة انكماشية الهدف منها خفض معدلات التضخم عن طريق السيطرة على مستويات الأسعار والمحافظة على قيمة العملة المحلية بالاعتماد على نسبة الاحتياطي القانوني الأداة الرقابية الأكثر فاعلية في الاقتصادات النامية ولاسيما الاقتصاد العراقي. أما في عام (2009) ورغم أن البنك المركزي استمر على إتباع السياسة ذاتها وبقاء نسبة الاحتياطي

القانوني كما هي (25%) لكن يتضح انخفاض مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9416.8) مليار دينار عراقي قابله انخفاض حاد في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (2.02%)، وهذا ناتج عن انخفاض في مقدار الفائض ورافقه انخفاض في مقدار الناتج المحلي الإجمالي للعام ذاته، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على إيرادات العراق النفطية التي تمثل المصدر الوحيد والرئيس لتمويل الموازنة العامة.

وقد استمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني في الانخفاض عام (2010) مقابل ارتفاع في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (3.18%) وذلك لإتباع البنك سياسة توسعية نتيجة الظروف التي تعرض لها الاقتصاد بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً. وفي عام (2011) ارتفع مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (7814.9) مليار دينار عراقي رغم ثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) قابله ارتفاع في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (13.96%)، واستمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالارتفاع مقابل انخفاض في مؤشر العجز الأولي حتى عام (2013) وهذا يعكس فاعلية السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بتفعيل عمل أداة نسبة الاحتياطي القانوني بعدها الأداة الرقابية الأكثر فاعلية في السيطرة على عمل ونشاط الجهاز المصرفي في العراق.

ونلاحظ في عام (2014) ارتفاع في مقدار نسبة الاحتياطي القانوني رغم ثباتها عند (15%) حيث بلغ (10576.1) مليار دينار عراقي، قابله ارتفاع في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (8.19%)، والسبب في ذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق الغربية في العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة.

وفي عام (2015) انخفض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني مع البقاء على النسبة ذاتها (15%) وهذا يدل على انخفاض الودائع لدى المصارف بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، أما مؤشر العجز الأولي فقد انخفض حيث بلغ (-2.01%) واستمر بالانخفاض حتى عام (2016) حيث بلغ (-6.42%) وذلك نتيجة الزيادة في مقدار العجز رافقها زيادة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام (2017) فقد استمر مقدار نسبة الاحتياطي القانوني بالانخفاض حيث بلغ (6505.2) مليار دينار عراقي قابله ارتفاع في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (0.83%) وذلك نتيجة الزيادة في مقدار كل من الفائض والناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتحرير المناطق من سيطرة العصابات الإرهابية (داعش). وقد عاود مقدار نسبة الاحتياطي القانوني إلى الارتفاع عام (2018) رغم

ثبات النسبة نفسها حيث بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي ذلك مقابل ارتفاع في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (9.55%) وذلك نتيجة ارتفاع مقدار كل من الفائض والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغا (25696.6 - 268918.8) مليار دينار عراقي على التوالي. وفي عام (2019) حدث انخفاض في مقدار هذه النسبة حيث بلغ (9580.4) مليار دينار عراقي رغم استمرار البنك المركزي على إتباع سياسة توسعية لتفعيل النشاط الاقتصادي، قابلة انخفاض حاد في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (-1.50%)، وذلك يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا (covid19) وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً، وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص. واستمر انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني عام (2020) حيث بلغ (9193.4) مليار دينار عراقي لكن قابله انخفاض في مؤشر العجز الأولي حيث قُدر ب (-5.86%) وهذا ناتج عن زيادة في قيمة العجز حيث بلغ (-12882.7%) بعد أن كان هناك فائض قُدر ب (25696.6) مليار دينار عراقي عام (2018) وانخفاض مقدار الناتج المحلي الإجمالي إلى (219768.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (268918.8) مليار دينار عراقي للعام ذاته. وذلك نتيجة استمرار جائحة كورونا وتداعياتها وكذلك استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الاقتصاد العراقي.

ثانياً: فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية:

١- فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق مؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (4) معدل سعر إعادة الخصم المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بوصفها أداة رقابية على المصارف التجارية ومؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. في عام (2005) بلغ سعر إعادة الخصم (7%) في حين بلغ مؤشر الدين العام الداخلي (8.96%)، وعندما ارتفع سعر إعادة الخصم وبلغ (16%) عام (2006) قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (5.90%)، وهذا يدل على أن البنك المركزي اتبع سياسة نقدية انكماشية لغرض خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها منخفضة، فضلاً عن فرض رقابته غير المباشرة على المصارف لتحقيق أهدافه. وفي عام (2007) عمد البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم إلى (20%) قابله استمرار مؤشر الدين العام الداخلي بالانخفاض حيث بلغ (4.65%)، ولم يستمر سعر إعادة الخصم بالارتفاع، حيث لجأ البنك المركزي إلى خفضه عام (2008) حيث بلغ (15%) قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الداخلي فبلغ (2.83%)،

وهذا يدل على أن السلطة النقدية أتبعَت سياسة توسعية والتي عن طريقها تفرض رقابتها غير المباشرة على عمل المصارف التجارية.

الجدول (4)

فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق مؤشرات الاستدامة المالية للمدة (2005-2020)

السنوات	سعر إعادة الخصم % (١)	معدل التغير % (٢)	مؤشر الدين الداخلي / GDP % (٣)	مؤشر الفجوة الضريبية % (٤)	مؤشر العجز الأولي % (٥)
2005	7	-	8.96	35.19	19.21
2006	16	128.6	5.90	39.97	10.72
2007	20	25	4.65	33.76	13.96
2008	15	(25)	2.83	37.20	13.27
2009	7	(53.3)	6.45	37.68	2.02
2010	6	(14.3)	5.66	38.76	3.18
2011	6	0	3.42	31.22	13.96
2012	6	0	2.57	34.51	11.44
2013	6	0	1.55	38.01	2.51
2014	6	0	3.57	30.66	8.19
2015	6	0	16.51	35.12	(2.01)
2016	4	(33.3)	24.05	32.09	(6.42)
2017	4	0	21.50	31.21	0.83
2018	4	0	15.55	27.95	9.55
2019	4	0	13.88	39.00	(1.50)
2020	4	0	29.23	32.47	(5.86)

المصدر: عُد بالاعتماد على:

- بيانات العمود (١) بيانات العمود (١)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي، على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/7/13

<https://cbiraq.org>

- بيانات العمود (٢) احتسب بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية: $100 \times \left(\frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \right)$

- بيانات العمود (٥،٤،٣) احتسبت من قبل الباحثة.

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارتها سالبة.

استمر البنك المركزي في خفض سعر إعادة الخصم فقد بلغ (7%) عام (2009) قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الداخلي حيث بلغ (6.45%) وهذا ناتج عن ارتفاع مقدار الدين العام الداخلي وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على إيرادات النفطية للعراق. وفي عام (2010) استمر سعر إعادة الخصم بالانخفاض حيث بلغ (6%) وقد استقر على هذه النسبة حتى عام (2015) قابله تذبذب في مؤشر الدين العام الداخلي، حيث أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً في المدة ذاتها حيث بلغ (16.51%) عام (2015) بعد أن كان (5.66%) عام (2010) وذلك ناتج عن ارتفاع في مقدار الدين الداخلي حيث بلغ (32142.8) مليار دينار عراقي بعد أن كان (9180.8) مليار دينار عراقي عام (2010) مقابل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (194680.9) مليار دينار عراقي بعد أن كان (162064.5) مليار دينار عراقي للعام ذاته، وهذا يدل على إن البنك المركزي استمر في إتباع سياسة توسعية بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز المصارف التجارية على تمويل الوحدات الاقتصادية المحتاجة إلى الموارد المالية. لم يقف البنك المركزي عند هذا السعر لإعادة الخصم وإنما استمر في خفضه إلى (4%) في عام (2016) وقد استمر حتى عام (2020) وذلك مقابل تذبذب في مؤشر الدين العام الداخلي ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة ذاتها حيث بلغ (29.23%) عام (2020)، وذلك ناتج عن ارتفاع الدين العام الداخلي حيث بلغ (64246.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (47362.2) مليار دينار عراقي عام (2016) مقابل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (219768.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (196924.1) مليار دينار عراقي للعام ذاته. وذلك يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا وانخفاض في أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الاقتصاد العراقي.

٢- فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق مؤشر الفجوة الضريبية:

يوضح الجدول (4) معدل سعر إعادة الخصم المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي ومؤشر الفجوة الضريبية. في عام (2005) بلغ سعر إعادة الخصم (7%) في حين بلغ مؤشر الفجوة الضريبية (35.19%) وعندما ارتفع سعر إعادة الخصم وبلغ (16%) عام (2006) قابله ارتفاع في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (39.97%) ويُمثل أعلى نسبة وصل إليها المؤشر طيلة مدة البحث، وهذا يدل على إن البنك المركزي اتبع سياسة نقدية انكماشية لغرض خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها منخفضة فضلاً عن فرض رقابية غير المباشرة على المصارف لتحقيق أهدافه. في عام (2007) رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم إلى (20%) قابله انخفاض في مؤشر الفجوة الضريبية حيث بلغ (33.76%) بعد أن كان (39.97%) العام الذي يسبقه، وقد لجأ البنك المركزي إلى خفضه عام (2008) حيث بلغ (15%) قابله ارتفاع في الفجوة الضريبية فبلغ (37.20%)، وهذا ناتج عن زيادة في النفقات العامة مقابل انخفاض في الإيرادات الضريبية، وهذا يدل على اتباع السلطة النقدية سياسة توسعية عن طريقها تفرض رقابتها غير المباشرة على عمل المصارف التجارية. استمر البنك المركزي في خفض سعر إعادة الخصم فقد بلغ (7%) عام (2009) قابله ارتفاع طفيف في مؤشر الفجوة حيث بلغ (37.68%) وهذا ناتج عن انخفاض في مقدار النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي حيث بلغا (130643.2 و 52567.0) مليار دينار عراقي على التوالي مقابل زيادة في مقدار الإيرادات الضريبية حيث بلغت (3334.8) مليار دينار عراقي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على إيرادات النفطية للعراق التي تُمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة. وفي عام (2010) استمر سعر إعادة الخصم بالانخفاض حيث بلغ (6%) وقد استقر على هذه النسبة حتى عام (2015) قابله تذبذب في مؤشر الفجوة الضريبية حيث أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً في المدة ذاتها حيث بلغ (35.12%) بعد أن كان (38.76%) وهذا ناتج عن ارتفاع في مقدار النفقات العامة مقابل زيادة في مقدار الإيرادات الضريبية، وهذا يدل على إن البنك المركزي استمر في إتباع سياسة توسعية بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز المصارف التجارية على تمويل الوحدات الاقتصادية المحتاجة إلى الموارد المالية. لم يقف البنك المركزي عند هذا السعر لإعادة الخصم وإنما استمر في خفضه إلى (4%) في عام (2016) وحافظ على السعر ذاته حتى عام (2020) وذلك مقابل تذبذب في مؤشر الفجوة الضريبية حيث أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة ذاتها فبلغ (32.47%) عام (٢٠٢٠)، بسبب ارتفاع مقدار النفقات العامة حيث بلغت (76082.4) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (67067.4) مليار دينار عراقي قابله زيادة في الإيرادات الضريبية حيث بلغت (4718.1) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (3861.8) مليار دينار

عراقي، وذلك يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا وتداعياتها وانخفاض في أسعار النفط عالمياً وانعكاسه سلباً على الاقتصاد العراقي.

٣- فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق مؤشر العجز الأولي:

يتضح من الجدول (4) أن سعر إعادة الخصم في عام (2005) بلغ (7%) في حين بلغ مؤشر العجز الأولي (19.21%)، ويُمثل أعلى نسبة وصل إليها المؤشر طيلة مدة البحث، وعندما ارتفع سعر إعادة الخصم وبلغ (16%) عام (2006) قابله انخفاض في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (10.72%) وهذا ناتج عن حدوث انخفاض في مقدار الفائض مقابل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن البنك المركزي اتبع سياسة نقدية انكماشية لغرض خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها منخفضة فضلاً عن فرض رقابية غير المباشرة على المصارف لتحقيق أهدافه. ولم يستمر سعر إعادة الخصم بالارتفاع حيث لجأ البنك المركزي إلى خفضه عام (2008) حيث بلغ (15%) قابله انخفاض طفيف في مؤشر العجز الأولي فبلغ (13.27%)، وهذا يدل على أن السلطة النقدية أتتبع سياسة توسعية عن طريقها تفرض رقابتها غير المباشرة على السياسة الائتمانية المتبعة من قبل المصارف التجارية. واستمر حتى عام (٢٠٠٩) في خفض سعر إعادة الخصم فقد بلغ (7%) قابله انخفاض حاد في مؤشر العجز الأولي حيث بلغ (2.02%)، وهذا ناتج عن انخفاض في مقدار الفائض والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغا (-130643.2) (2642.3) مليار دينار عراقي على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على إيرادات النفطية للعراق التي تُمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة. استمر سعر إعادة الخصم بالانخفاض عام (2010) حيث بلغ (6%) وقد استقر على هذه النسبة حتى عام (2015) قابله تذبذب في مؤشر العجز الأولي حيث أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً في المدة نفسها حيث بلغ (-2.01%) بعد أن كان (3.18%) عام (2010)، وهذا يدل على أن البنك المركزي استمر في إتباع سياسة توسعية بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز المصارف التجارية على تمويل الوحدات الاقتصادية المحتاجة إلى الموارد المالية. ولم يقف البنك المركزي عند هذا السعر لإعادة الخصم وإنما استمر في خفضه إلى (4%) في عام (2016) وقد حافظ على السعر ذاته حتى عام (2020)، وذلك مقابل تذبذب في مؤشر العجز الأولي حيث أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً للمدة ذاتها، حيث بلغ (-5.86%) عام (2020) وهذا ناتج عن انخفاض في مقدار العجز حيث بلغ (-12882.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان (1845.8) مليار دينار عراقي عام (2017) مقابل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (219768.7) مليار دينار عراقي بعد أن كان

(221665.7) مليار دينار عراقي للعام نفسه، وذلك يعود إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا وتداعياتها وانخفاض في أسعار النفط عالمياً وانعكاسه سلباً على الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- يُعد البنك المركزي العراقي واحدة من المؤسسات النقدية العامة والهامة التي تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، ويسعى إلى إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتسق وعمل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي.
- ٢- أن أدوات الرقابة الكمية تُسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتُمكن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير.
- ٣- على الرغم من التغير في نسبة الاحتياطي القانوني إلا أنها ليس ذات تأثير واضح في الدين العام لكنها تُعد من أحد الأسباب التي تؤثر فيه ارتفاعاً وانخفاضاً.
- ٤- عدم التنسيق بين أدوات السياسة النقدية الرقابية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي عند تنفيذه لسياسته النقدية توسعية كانت أم انكماشية، والتي تُسهم في تحقيق الاستدامة المالية.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة استمرار البنك المركزي العراقي في إدارته للسياسة النقدية بما يتسق وعمل السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي.
- ٢- تنسيق عمل البنك المركزي العراقي عند تنفيذ سياسته النقدية توسعية كانت أم انكماشية في حالة اعتماده على أدوات الرقابة الكمية للسيطرة على عمل ونشاط الجهاز المصرفي يجعل الاقتصاد مستدام مالياً.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١. الجنابي. هيل عجمي جميل(2014)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر، عمان.
٢. الحوراني. اكرم محمود وحساني. عبد الرزاق حسن (2011)، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
٣. العصار. رشاد والحلي. رياض (2010)، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٤. سامي. السيد (2018)، النقود والبنوك والتجارة الدولية، ب د ط، القاهرة.

ثانياً: رسائل واطاريح الجامعية:

- ١- الشباني. ميادة حسن رحيم (2021)، الاستدامة المالية وأثرها في الأداء الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
- ٢- عاشور. ناجية (2014)، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

ثالثاً: البحوث والمجلات:

- ١- الراوي. احمد عمر (2019)، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 27، المجلد 11.
- ٢- سماقه يى. ايوب انور حمد و باداوه يى. سردار عثمان (2015)، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 13، المجلد 7.
- ٣- صفوت. عمرو هشام محمد (2017)، ترشيد الأنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية:

- ١- البنك المركزي العراقي (2010)، الأعمام ذي العدد (685/6) في (2010/8/23)، المديرية العامة للعمليات المالية وإدارة الدين، قسم الاحتياطي القانوني.
- ٢- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2020).
- ٣- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي، على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/7/13

<https://cbiraq.org>